(د) العلاقة بين السيد ومعتوقه :

تشبه العلاقة بين المعتوق وسيده السابق الذي وهبه الحرية بالعلاقة بين الولد ووالده الذي كان السبب في حياته . فترتب على هذه العلاقة بعض الاثار القانونية التي منها ما كان في مصلحة السيد ومنها ما كان في مصلحة المعتوق .

فأما الشريعة الاسلامية فقد وضعت على السيد لمصلحة معتوقه واجب النفقة . فترى بعض المذاهب ان على السيد ان ينفق على معتوقه فأن توفى السيد تولى الانفاق على المعتوق اقرباء سيده من العصبات . وتكون النفقة بعد وفاة المعتوق لاولاده ان كان ولاؤهم لمولى ابيهم . وبالمقابل . فقد اقرت هذه المذاهب بانتقال تركة المعتوق الذي لم يكن له اقارب من العصبات الى مولاه الذي أعتقه .

واما القانون الروماني فانه كان يترتب على العلاقة بين السيد ومعتوقه التزام المعتوق نحو من كان سيده بواجبات الابن نحو ابيه من طاعة واجلال وخدمة وانفاق عليه ان اعسر . فإن مات المعتوق من دون وارث فتركته لسيده الذي اعتقه . وان كان المعتوق قاصراً او امرأة فتكون الوصاية او القوامة عليه لسيده الذي اعتقه .

رابعاً : الحيلة القانونية وسيلة لتبرير بعض النظم القانونية والسياسية :

استعملت الحيلة القانونية لتبرير بعض القواعد القانونية والنظم السياسية وكان استعمالها هذا واضح المعالم في مطلع العصور الحديثة .

أ ـ تبرير بعض النظم القانونية :

حاول الفقهاء القانونيون ان يبرروا بعض النظم القانونية كالارث ومصادرة اموال من ادين بجريمة من الجرائم المهمة كالخيانة العظمى ومبدأ عدم مسؤولية الملك بافتراض امور بعيدة عن الحقيقة .

١ – تبرير الارث : اراد بعض الفقهاء الالمان (٤١) ان يبرروا انتقال الأموال من المورث إلى الوارث فذهبوا إلى وحدة الشخصية بينهما.

٢ – تبرير مصادرة اموال المجرم : برر الفقهاء الانكليز مصادرة اموال من ارتكب جريمة من الجرائم المهمة كالخيانة العظمى وعدم انتقال هذه الاموال إلى ورثته بفساد دمه . قالوا ان ذلك يمنع انتقال الاموال من الاجداد إلى الاحفاد عبر هذا الدم الفاسد . فاجازوا بذلك ان تصادر الدولة هذه الاموال .

٣ – تبرير مبدأ عدم مسؤولية الملك : المسؤولية وفق النظريات التقليدية تستوجب الخطأ . فهي تنعدم بفقدانه . فلذلك برر الانكليز مبدأ عدم اخضاع ملكهم لاية مسؤولية بافتراض انه لا يمكن ان يخطىء .

The King can do not wrong

ب – تبرير بعض النظم السياسية:

اراد بعض الفلاسفة والمفكرين ان يفسروا نشوء الدولة وانتقال الانسان إلى العيش في مجتمع يسوده حكم القانون وان يبرروا بعض النظم السياسية كالملكية المستبدة أو الملكية الدستورية او مبدأ سيادة الشعب وانه صاحب السلطات ، فلجأوا إلى التصوير الخيالي لوقائع لم تقع في يوم من الايام ورتبوا عليها هذه النتائج .وان نقطة البدء في هذا التصويرهي أن افراد البشر كانوا قد أنتقلوا من حالة الفطرة والفوضى إلى حالة النظام والقانون نتيجة لاجتماعهم في زمن ومكان معينين في فترة من فترات تاريخ الانسان ثم ابرموا عقدا من اجل الخروج من حالة الفوضى إلى حالة النظام . ولذلك يطلق على هذا التصوير اصطلاح العقد الاجتماعي le Contract Social ان ابرز من ذهب

---

(٤١) ورد في اقوال واضع مجموعة «قانون فردريك الالماني وهو كاستس » ان الوارث والميت شخص واحد . وعلى ذلك يجب ان يستمر الوارث في الاستمتاع بملك الميت» . علي بدوي ، المصدر السابق ص ٦٠

إلى هذه النظرية من المفكرين ثلاثة هم هوبز Hobbes ولوك Lock في انكلترا وجان جاك روسو J.J. Rousseau في فرنسا . وكان كل من هؤلاء المفكرين يريد ان يبرر نظاما سياسياً معيناً . كان هوبز يسعى إلى ان يبرر نظام الملكة الاستبدادية المطلقة . واراد لوك من تقديم هذه النظرية ان يبرر لقومه في انكلترا ثورتهم على النظام الاستبدادي واستبداله بنظام الملكية الدستورية . واما جان جاك روسو فكان يؤمن بمبدأ سيادة الشعب واعتباره مصدر السلطات فاعتمد على نظرية العقد الاجتماعي هذه لتبرير تلك الاراء .

لقد اعتمد كل من هؤلاء المفكرين على مقدمات تكاد تكون واحدة ولكنهم اختلفوا في تفصيلاتها من اجل ان يتوصل كل منهم إلى بغيته . لقد اتفقوا على ان عقداً ما كان قد ابرم ولكنهم اختلفوا في اطراف العقد وفي موضوعه.

قال هوبز — وهو اول من نادى بهذه النظرية — ان العقد كان قد ابرم بين افراد المحكومين فيما بينهم . واما الحاكم فلم يكن طرفاً في ابرامه . وقد تنازل المحكومون بموجب هذا العقد عن جميع حرياتهم الطبيعية مرة واحدة وإلى الابد إلى الحاكم او الملك فاذابوا بذلك شخصياتهم في ارادته . فله بذلك ان يتصرف بحريات المحكومين وفق مشيئته . ولم يعد هناك حق للمحكومين في محاسبة الحاكم حتى وان اساء التصرف بسلطته فان لم يكن طرفاً في العقد قد التزم بشيء نحوهم . ان الحاكم في هذا التصور كان قد تلقى حقوقاً من دون ان يلتزم بأي واجب نحو المحكومين . فبرر بذلك هوبز سلطات الحاكم المطلقة واعفاءه من كل مسؤولية نحو المحكومين .

واما لوك ، فقد كان يريد ان يبرر لقومه ثورتهم على اسرة آل استيوارت المستبدة واقصاءها عن الحكم عام ١٦٨٨ واقامتهم نظاماً ملكياً دستورياً . انه يتفق مع هوبز في ان عقداً اجتماعياً كان قد ابرم . ولكنه يختلف معه في بيان اطراف العقد وفي الالتزامات الناتجة منه . انه جعل من الحاكم او الملك طرفاً في هذا العقد اولا ثم انه ذهب إلى المحكومين لم يتنازلوا بموجب هذا

العقد الا من جزء من حرياتهم الطبيعية مقابل ان يتعهد لهم الحاكم بتمكينهم من التمتع بحرياتهم الباقية لهم . ان هذا التصوير يفترض ابرام عقد متبادل الاثر . فيجوز لاي من المتعاقدين. ان يمتنع عن الوفاء بالتزامه اذا اخل الطرف الثاني بالتزامه . فاذا استبد الحاكم بحقوق المحكومين ولم يوف بالتزامه بتمكينهم من التمتع بحرياتهم التي لم يتنازلوا عنها وصادر تلك الحريات فان للمحكومين ان ينتزعوا منه سلطاته المعتمدة على الجزء الذي تنازلوا عنه. اليه من حرياتهم بموجب ذلك العقد .

واخيراً اراد جان جاك روسو ان يبرر مبدأ سيادة الشعب . فاعتمد هو ايضاً على افتراض ابرام مثل ذلك العقد الاجتماعي . ولكنه قال بان هذا العقد كان قد ابرم بين افراد الامة فيما بينهم. وقد تنازل بموجب هذا العقد كل فرد منهم لمجموعهم وليس لشخص آخر غيرهم بجزء يسير من حريته الطبيعية لضمان سلامة المجتمع. وبما انه لا يمكن لمجموع الافراد ان يتصرف بهذه السلطة لادارة شؤونهم فقد انابوا عنهم وكيلا يقوم بذلك بدلا منهم . فالسلطات باقية لمجموع افراد الامة . واما الحاكم فوكيل عنهم في التصرف بها . فليس لهذا الوكيل اكثر من تنفيذ الوكالة تحت اشراف الموكل ولمرته .

فالشعب هو مصدر السلطات وهو المشرف على تنفيذها ولا يكون تنفيذها الا لصالحه العام .

نقد نظرية العقد الاجتماعي :

يمكن ان توجه إلى نظرية العقد الاجتماعي بعض الانتقادات التي منها :

١ — ان هذه النظرية لا تزيد عن كونها افتراضاً خيالياً لا سند له من الواقع فليس في تاريخ الانسان ما يشير إلى ان جميع الناس كانوا قد اجتمعوا في زمان ومكان معينين وانهم كانوا قد ابرموا عقد انتقلوا به من حالة الفطرة والفوضى إلى حالة العيش في مجتمع يسوده النظام والقانون .

٢ — ان الانسان حتى في حالة الفوضى الفطرية كان يخضع لبعض النظم كنظام السلطة الابوية في نطاق الاسرة .